في ختام أعمال الدورة الثانية للجنة الدائمة

رئيس الجمهورية: المؤتمر أعطى لهذا الوطن مالم يعطه أي حزب سياسي

على الحكومة سرعة إنجاز قانون «المحليات» لضمان انتخاب المحافظين

التوجه نحو التعليم الفني كفيل بالقضاء على البطالة

□ حث فخامة الأخ علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية– الحكومة على سرعة إنجاز قانون السلطة المحلية وتعديلاتها مع إعطاء صلاحيات أوسع للسلطة المحلية ويتضمن انتخاب المحافظين ومديري الوحدات الإدارية، كما وجه فخامته الحكومة بإيجاد آلية جديدة لتوزيع القمح

واعرب فخامة رئيس الجمهورية.. في كلمة له في ختام أعمال الدورة الثانية للجنة الدائمة للمؤتمر الشعبي العام أمس الاحد بصنعاء –عن شكره لكل المداخلات والملاحظات والهموم التي طُرحت من أعضاء اللجنة الدائمة، وقال" ونحن نختتم أعمال الدورة الثانية للجنة الدائمة بعد تشكيلها قبل عامين في المؤتمر السابع الذي انعقد في مدينة عدن، اسمحوا لي أن أشكر الأخوة والأخوات أعضاء اللجنة الدائمة على كل المداخلات والملاحظات والهموم التي عبروا عنها في هذه الدورة، وهي تعبر عن هم جماهير الشعب لأنهم من الشعب والى الشعب، ولأن المؤتمر الشعبي العام هو مؤتمر الشعب، والذي أعطى لهذا الوطن ما لم يعطه أي حزب سياسي، وبنكران ذات وبشموخ وبتواضع وبصدق ومصداقية لدى المؤتمر".

كما أعرب فخامته عن شكره لأعضاء المؤتمر الشعبي العام وقواعده وأنصاره وحلفائه، وقال" ومن خلالكم اشكر جماهير شعبنا اليمني العظيم الذي منح المؤتمر الثقة في مجلس النواب ورئاسة الدولة والسلطة المحلية ومنظمات المجتمع المدني، فشكرا لكم وشكرا لشعبنا اليمني العظيم".

ووجه فخامة الرئيس الحكومة بسرعة إنجاز قانون السلطة المحلية، وقال" نؤكد على الحكومة سرعة إنجاز قانون السلطة المحلية وتعديلاته مع إعطاء صلاحيات أوسع للسلطة المحلية بحيث يتضمن انتخاب المحافظين ومديري الوحدات الإدارية، فهذا الأمر ليس من باب المزايدات، وكثير من الناس يتخوفون من الانتخابات". وأضاف" كنتم وكانت كل الأحزاب السياسية في المعارضة متخوفة تماماً من إنشاء المجالس المحلية، وأتذكر أنني كنت في عدن وهناك حوارات تجري بين اللجنة العامة وأحزاب المعارضة حول المجالس المحلية وجاءت الفكرة باختصار وعلى استحياء، أن تبدأ الانتخابات في عواصم المحافظات وإذا ما نجحت هذه التجربة ننتقل نقلة أخرى إلى الوحدات الإدارية، إلا أننا حرصنا على المضي قدماً في تطبيق تجربة السلطة المحلية، وقلت على بركة الله نطبق هذا النهج وبالفعل نجحت التجربة وحققت نتائج باهرة".

وتابع فخامة الرئيس قائلاً: " كان في البداية عدم فهم لقانون السلطة المحلية، ولكن كل سنة يتوسع الفهم إلى الأحسن والأفضل، وأصبح الأداء جيداً، وأستطيع القول إن نجاحها وصل إلى أكثر من ٨٠ ٪، وهذا نجاح باهر وتجربة رائعة، فلا خوف من انتخاب السلطة المحلية".

وأردف فخامته " صحيح ستحصل بعض السلبيات، إلا أن المرشح لرئاسة السلطة المحلية إذا ما كان واعياً وقوياً ومتعلماً ويشعر بالمسؤولية سيتمكن من إقناع الناخبين ببرنامجه، لان الناخبين يحترمون القوي والمخلص والكفء والنقي والنظيف، لذا لا خوف من تعديل قانون السلطة المحلية وانتخاب السلطة المحلية".

وقال فخامة الرئيس " أنا ومن خلال تجربتي في السلطة أن بعض العسكريين كانوا شرطة محلية في بعض المديريات، والمحافظات فكانوا غير ذي جدوى وغير فاعلين ولا يستطيعون ضبط أحد خوفا من الثأر والمشاكل التي بينهم فنقلناهم إلى مديريات أخرى وكان أداؤهم جيداً، وكذلك الحال بالنسبة للمحافظين الذين عيناهم من المحافظات فقد كان أداؤهم سلبياً ويعملون في ظل خوف وتراجع وحساسية أن هذا من قبيلة فلان، وهذا من منطقة فلان، وهذا يريد أن يتآمر علينا".

وأكد فخامته أن مثل هذه الأصوات، ستكون موجودة، لكن لا خوف من توسيع الصلاحيات، وتفعيل التنافس بين السلطات المحلية حول زيادة الموارد، بحيث أن من يحقق نمواً في الإيرادات أكثر زدناه من الاعتمادات المركزية، وتكون هذه الإيرادات لصالح السلطة المحلية، وليس للسفريات والنثريات والترفيه والأغراض الشخصية، بل تسخيرها لصالح التنمية وخدمة المواطنين.

وأشار فخامة الرئيس إلى أهمية أن لا يظل تشجيع الاستثمارات مجرد شعار، مؤكدا ضرورة تشجيع الاستثمارات بتسهيل الأمور وكما تم التأكيد من قبل من خلال نافذة واحدة، وليس من عدة نوافذ لتذليل الصعاب أمام الاستثمارات، وهو ما يستدعي عدم انجرار هذه الهيئات والحكومة إلى سماسرة الاستثمارات.

وقال" يجب أن نسير إلى الأمام ونوزع الأراضي ونقدم التسهيلات، وإذا رأيتم قطعة أرض تسحب من عدن أو من صنعاء عبر الموانئ أوقفوها لكن إذا ما بُني عليها أبراج أو مساكن أو حل مشكلة اليد العاطلة، يجب تقديم التسهيلات اللازمة لنجاح وإنجاز مثل هذه المشاريع".

وأضاف فخامة الرئيس"يجب أن يكون مفهوماً لدى أعضاء المؤتمر الشعبي العام ولدى كافة جماهير شعبنا أن الحكومة غير قادرة على استيعاب كل الخريجين من الجامعات، ومن يقل بغير ذلك فهذه مزايدة".

واعتبر فخامته التوجه نحو التعليم المهني كفيلاً بعدم وجود أية يد عاطلة على الإطلاق سواء استوعبتها السوق المحلية أو ذهبوا لعمالة خارجية لأنهم عمالة نوعية، ومدربة مهنياً وفنياً، فإذا ما ذهبت إلى الخارج سيكون مردودها على الأفراد أنفسهم وعلى الاقتصاد الوطني ايجابياً، وهذا ما هو حاصل في لبنان وبقية الأقطار العربية.

وقال" عندما تكون العمالة مدربة مهنياً وفنياً ومتعلمة لن يكونوا حمَّالي حجر أو طوب، فقد انتهت الموانئ التي كانوا يحملون فيها على أكتافهم السكر والأرز، الآن توجد رافعات ، والآن يوجد عمل مهني وفني، فنحن نستوعب اليد العاطلة من خلال تشجيع الاستثمار المحلي والأجنبي.

وأضاف فخامة الرئيس " لنتجه بالأموال الموجودة إلى بناء مدن سكنية في تعز وعدن ، في حضرموت والحديدة ،وإب وصنعاء، فهذه المشاريع ستمتص البطالة وتشغل اليد العاملة، كما سيتم بيعها إلى المواطن بسعر ميسَّر، وستعود الأموال التي تنفق على هذه المشاريع سواء من أموال التأمينات أو غيرها إلى الخزينة، باعتبار ذلك هو الحل لمشكلة البطالة، وليس المزايدة على الحكومة بعمل جمعية للعاطلين أو جمعية للأكاديميين أو غيرهم، فهذا مجرد خيال ومزايدة".. مؤكدا ضرورة الاتجاه نحو زراعة الحبوب، خاصة في مناطق تهامة والجوف ومأرب وبيحان ووادي حضرموت ووادي تبن، والتقليل من زراعة القات. وقال" أنا هنا أتحدث مع الحكومة واللجنة الدائمة ويسمعني كل المواطنين".

ووجه فخامة رئيس الجمهورية الحكومة بالبحث عن آلية جديدة لتوزيع القمح وبيعه بسعر موحد مثل البنزين في جميع أنحاء الجمهورية سواء عن طريق مؤسسات القطاع الخاص أو مؤسسات القطاع العام، مشيراً إلى أهمية تضافر الجهود الرسمية والشعبية لإنجاح ذلك بحيث يتحمل المواطنون بعضهم البعض بما يضمن توحيد سعر البيع.

وقال" نحن لسنا ضد القطاع الخاص، فمتى ما كان يتعامل بمصداقية ويرحم نفسه ويرحم المواطنين سندعمه وليس لدينا ضده أي تحفُّظ أو حسد على الإطلاق، لكن يجب مراقبة الله في مواطنينا، وعلى كل واحد منا أن يطهر نفسه سواء في الحزب الحاكم أو المعارضة".

وأضاف فخامته "المعارضة يجب أن يكون عندها طهارة فلا أحد يرمي بيت الناس وبيته من زجاج، فلا تتهم الناس بالفساد وأنت غارق في الفساد، فالشخص عندما يتحدث يجب أن يكون نظيفاً، وتكون هامته قوية مش تكون فاسد وتتحدث عن الفساد هذه بلطجة".

البيان الختامي الصادر عن الدورة الثانية للجنة الدائمة يؤكد:

المؤتمر ملتزم بتعزيز النهج الديمقراطي والإصلاحات السياسية

• أصدرت اللجنة الدائمة للمؤتمر الشعبي العام بياناً في ختام أعمال الدورة الاعتيادية الثانية التي انعقدت يومي ٢٥-٢٦ أغسطس الجاري.. وتضمن البيان عدداً من التوصيات حول مجمل القضايا الاقتصادية والمعيشية والسياسية والاجتماعية..

وفيما يلي نص البيان:

بسم الله الرحمن الرحيم
المؤتمر الشعبي العام
اللجنة الدائمة

البيان الختامي الصادر عن الدورة الاعتيادية الثانية للجنة الدائمة الرئيسية للمؤتمر الشعبي العام ٢٦/٨/٢٠٠٧م.

الحمد لله القائل في محكم كتابه العزيز :«وَاعْتَصِمُواْ بِحَبْلِ اللّهِ جَمِيعًا وَلاَ تَفَرَّقُواْ وَاذْكُرُواْ نِعْمَةَ اللّهِ عَلَيْكُمْ إِذْ كُنتُمْ أَعْدَاء فَأَلَّفَ بَيْنَ قُلُوبِكُمْ فَأَصْبَحْتُم بِنِعْمَتِهِ إِخْوَانًا».

والصلاة والسلام علَى رَسُول الله الصادق الأمين وعلى آله وأصحابه ومن اهتدى بهديه.

في مناخات زاخرة بالآمال والتطلعات نحو آفاق المستقبل الواعد بالخير والعطاء والأمن والاستقرار.

وفي فضاءات مفعمة بالديمقراطية والشفافية المستندة إلى الاستشعار العالي بالمسئولية الملازمة لهموم وقضايا الوطن والشعب المتصلة بمختلف مناحي الحياة الاقتصادية والمعيشية والسياسية والاجتماعية والخيرية التي أخذ المؤتمر الشعبي العام –في ظل قيادته الحكيمة ممثلة بفخامة الأخ/ علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية رئيس المؤتمر الشعبي العام – على نفسه العهد منذ اليوم الأول لتأسيسه وضعها في صدارة أولوياته وتمثلها في جميع مراحل نضالاته..

وتزامناً مع الاحتفاء بالذكرى الخامسة والعشرين العيد الفضي لتأسيس المؤتمر الشعبي العام، انعقدت الدورة الاعتيادية الثانية للجنة الدائمة خلال الفترة ٢٥-٢٦ أغسطس ٢٠٠٧م في العاصمة صنعاء برئاسة قائد مسيرة الخير والعطاء وباني اليمن الحديث ومحقق الوحدة الأخ علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية رئيس المؤتمر الشعبي العام –حفظه الله، وقد افتتحت الدورة بالنشيد الوطني، وبدأت أعمالها بآي من الذكر الحكيم ثم ألقى الأخ الرئيس كلمة وطنية مهمة تناول فيها جملة من القضايا والهموم الوطنية.

مشيراً الى أن المؤتمر الشعبي العام يفخر بأنه قام على قاعدة الحوار منذ تأسيسه في الـ٢٤ من أغسطس عام ١٩٨٢م وما سبقه من تحضيرات وحوارات سياسية مسئولة وديمقراطية من خلال لجنة الحوار الوطني التي ضمت عددا من قيادات العمل السياسي بمختلف توجهاتها الإسلامية والاشتراكية والبعثية والناصرية ومناضلي الثورة اليمنية التي صاغت الميثاق الوطني وأجمعت عليه كل القوى السياسية واقره الشعب في استفتاء شعبي عام.

وقد قاد المؤتمر الشعبي العام خلال الربع قرن المنصرم تحولات كبيرة، وتحققت للوطن في ظله الكثير من المنجزات على مختلف الأصعدة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والديمقراطية، إلى جانب الحفاظ على النظام الجمهوري الخالد، وتجسيد مبادئ وأهداف الثورة اليمنية في الواقع العملي، فضلاً عن إعادة تحقيق الوحدة اليمنية في الثاني والعشرين من مايو ١٩٩٠م، مع شركائه في الحزب الاشتراكي اليمني والأحزاب الأخرى التي كانت منضوية في إطار المؤتمر الشعبي العام.

كما قاد المؤتمر مسيرة البناء والتطور، وحقق نهضة تنموية شاملة في عموم اليمن لمسها كل مواطن سواء في مجال الطرقات والاتصالات أو الكهرباء والتعليم الأساسي والتعليم العالي أو مشاريع المياه والصناعة والخدمات الخاصة والبنية التحتية، التي هيأت الوطن للانطلاق بخطى متسارعة نحو تحقيق النهوض الحضاري المنشود.

وأضاف فخامته أن المؤتمر الشعبي العام قد أنجز مهاماً كبيرة على الصعيد الديمقراطي، حيث تم إجراء عدة دورات انتخابية رئاسية ونيابية ومحلية عن طريق الاقتراع الحر والمباشر.

والمؤتمر الشعبي العام وهو يقف اليوم أمام مهام عظيمة وتحولات كبيرة وفي مقدمتها الهم الاقتصادي والمعالجات التي يجب أن تتخذها الحكومة بدعو كافة القوى السياسية إلى الحوار المسئول، وبشفافية مطلقة، وتقديم المعالجات والحلول.

ونحن في المؤتمر الشعبي العام ممثلاً بحكومة المؤتمر على استعداد تام للاستماع إلى الحلول إذا كانت مجدية لمعالجة هموم المواطنين ودون ضجيج في الشارع أو تزييف لوعي المواطنين لأن ارتفاع الأسعار كان عالميا ولأسباب وعوامل خارجية معلنة عبر كل القنوات الفضائية وعبر كل وسائل الإعلام العالمية.

وأكد فخامته في سياق كلمته وأننا واثقون من أن المؤتمر سيظل عند حُسن ظن أبناء الشعب اليمني، وسينال إن شاء الله تعالى في المستقبل القريب ثقة غالبية اليمنيين الذين سيمنحون أصواتهم لمرشحيه في الانتخابات النيابية القادمة، كما منحه الشعب ثقته في الماضي لان المؤتمر الشعبي هو حزب الوسط حزب هذه الأمة.. المبني على أسس ديمقراطية.

■ التسريع نحو نظام الغرفتين للسلطة التشريعية وإصلاح القضاء

واختتم فخامة الرئيس القائد كلمته قائلا: باسمكم جميعاً أعضاء المؤتمر الشعبي العام ممثلاً باللجنة الدائمة واللجنة العامة أتوجه بالشكر والتقدير والعرفان إلى المؤسسة الوطنية الكبرى القوات المسلحة والأمن التي تحافظ على الأمن والاستقرار والسكينة العامة، وتهيئ الأجواء للاستثمارات المحلية والعربية والأجنبية.. فبفضل هذه المؤسسة الوطنية ينعم الوطن اليوم بالأمن والاستقرار، ولهذا نتوجه بالتحية لكل المقاتلين في كل جبل وسهل وواد وجزيرة.

كما استمعت اللجنة الدائمة إلى تقرير الأمين العام للمؤتمر الشعبي العام الأستاذ عبدالقادر باجمال الذي استعرض فيه مجمل نشاط الأمانة العامة والهيئات التنظيمية للمؤتمر للفترة بين دورتي انعقاد اللجنة الدائمة الأولى والثانية.. حيث أشار إلى أن اجتماعنا اليوم يأتي بعد التقدم الكبير الذي أحرزه المؤتمر العام السابع على كافة المستويات التنظيمية والفكرية والسياسية، وبعد الانتصارات الباهرة التي حققها المؤتمر الشعبي العام وجماهيرنا الحاشدة في خوضها معترك العمل الديمقراطي التاريخي الهام الذي شهدته عملية الانتخابات الرئاسية والمحلية، والتي برهنت على قوة وصلابة وتماسك تنظيمنا الوحدوي على نحو رائع وخلاق مدعوماً بزخم جماهيري وبروح شعبية وثّابة وبالتحام وطني أكد الأصالة والوفاء والروح العالية والالتفاف الحقيقي والصادقة حول الرئيس علي عبدالله صالح وقيادته للوطن وللمؤتمر الشعبي العام"، موضحاً أن الاستحقاقات البرنامجية التي طرحتها عملية الانتخابات الرئاسية والمحلية تقع في مقدمة المهام الوطنية العظيمة المناطة بقيادة وقواعد وحكومة المؤتمر الشعبي العام وتطرح نفسها وبصورة مطلقة ومهمة وعاجلة كواجبات محورية ذات أبعاد إستراتيجية وطنية مهمة.

بعد ذلك استمعت اللجنة الدائمة إلى التقرير المقدم من رئيس الحكومة حول مجمل التطورات التي شهدها الاقتصاد الوطني وما اتخذته الحكومة من برامج وسياسات لتحسين الأداء الاقتصادي وتحقيق الأهداف التنموية التي تضمنتها خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية الثالثة للتخفيف من الفقر ٢٠٠٦-٢٠١٠م وكذا الأوضاع التموينية وحركة الأسعار والمعالجات التي أقرتها الحكومة لمنع حدوث أي اختلالات سعرية خصوصاً في المواد الغذائية الأساسية.

وأشار إلى أن جهود الحكومة تركَّزت خلال الفترة الماضية في تنفيذ العديد من المحاور بهذا الشأن تمثلت في إصدار قانوني الذمة المالية ومكافحة الفساد، بالإضافة إلى صدور قانون المناقصات والمزايدات العامة، والذي سوف يسهم في تعزيز الإدارة الرشيدة، والحد من الفساد، وتعزيز استقلالية القضاء، وتطوير وتحديث أداء نيابات ومحاكم الأموال العامة، ومواصلة عملية إعادة البناء والهيكلة للجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة بما يضمن استقلاله الكامل مالياً وإدارياً عن السلطة التنفيذية وإنشاء الهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد..

ثم قدم رئيس هيئة الرقابة تقريراً مفصلاً عن نشاط الهيئة وتكويناتها في مختلف فروع محافظات الجمهورية الذي تناول مختلف الجوانب التنظيمية ومستوى أداء التكوينات التنظيمية القيادية والقاعدية خلال الفترة ما بين انعقاد دورتي اللجنة الدائمة وتقييم مدى تنفيذ المهام والواجبات التنظيمية وتشخيص بعض جوانب القصور والاختلالات التي رافقت أنشطة وفعاليات المؤتمر المختلفة، كما اختتمت تقريرها بجملة من التوصيات والمقترحات الهادفة إلى تفعيل العمل وتصويب جوانب القصور التي قد تحد من فاعليه واستمرارية النشاط التنظيمي في مختلف التكوينات.

وقد سادت أعمال الدورة على مدار يومين نقاشات مسئولة لمجمل القضايا والمواضيع التي تضمنها جدول أعمال الدورة وأسفرت عن القرارات والتوصيات التالية:-

أولاً: في المجال السياسي والديمقراطي: -

– لقد عمل المؤتمر الشعبي العام منذ قيامه في الـ٢٤ من أغسطس ١٩٨٢م على تأسيس النهج الديمقراطي وترسيخه في الواقع العملي وهو الخيار الوطني الذي سيظل المؤتمر حريصاً على التمسك به وتطويره والحفاظ عليه من كل المحاولات الرامية إلى إجهاضه، وانطلاقاً من ذلك فإن اللجنة الدائمة قد توصلت إلى ما يلي:-

– تثمّن اللجنة الدائمة عالياً ما ورد في كلمة فخامة الأخ علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية رئيس المؤتمر الشعبي العام التي ألقاها في هذه الدورة وتعتبرها وثيقة مهمة من وثائق الدورة وتؤكد على الالتزام بترجمة ما ورد فيها من توجهات وتوجيهات في الواقع العملي.

– تعبر اللجنة الدائمة عن ارتياحها البالغ لنتائج الانتخابات الرئاسية والمحلية ٢٠٠٦م والتي عكست مستوى الوعي الذي يتمتع به أبناء شعبنا اليمني والسلوك الحضاري الذي جسده في الممارسة الديمقراطية والتداول السلمي للسلطة في هذه الانتخابات، وتثمّن الجهود الوطنية الوفية لكل أبناء الشعب في نجاح هذه الانتخابات، كما تعرب عن عظيم تقديرها لكل جماهير شعبنا التي وقفت خلف مرشح المؤتمر الشعبي العام للانتخابات الرئاسية ومرشحي المؤتمر في المجالس المحلية لتعبر عن وفائها للمؤتمر وقائد مسيرة التنمية والديمقراطية فخامة الأخ/ علي عبدالله صالح، عندما أصرت على إثنائه عن قراره بعدم ترشيح نفسه وأكدت التفافها حوله لتحقيق ذلك الفوز الكبير حرصاً منها على مصلحة الوطن ومواصلة مسيرة البناء، وهي ثقة لا يمكن أن تقابل إلا بالوفاء والعرفان والمزيد من العمل الهادف إلى تحقيق طموحات وتطلعات كل جماهير الشعب.

– تشيد اللجنة الدائمة بالدعوة التي أطلقها فخامة الأخ/ الرئيس لتفعيل الحوار بين الأحزاب والتي عكست روح المسئولية الوطنية والحرص على مشاركة القوى السياسية في بلورة الرؤية المتصلة بالقضايا الوطنية وتبارك تلك الخطوات الجادة التي يتم القيام بها في هذا الصدد بين المؤتمر الشعبي العام الأحزاب والتنظيمات السياسية المختلفة والذي تمخض عنها التوقيع على وثيقة قضايا وضوابط الحوار كما تؤكد اللجنة الدائمة مواصلة الحوار بين المؤتمر الشعبي العام وشركاء العمل السياسي

– تؤكد اللجنة الدائمة على أهمية الدور البناء للمعارضة باعتبارها الوجه الآخر للسلطة وتدعو كل القوى السياسية إلى استشعار روح المسئولية الوطنية إزاء مختلف القضايا التي تخل بالثوابت الوطنية والقيم الاجتماعية والديمقراطية وتضر بالمصلحة الوطنية... كما تعبر اللجنة الدائمة عن رفضها المطلق وإدانتها الشديدة لكل الممارسات التي تحاول النيل من مقدرات الوطن وتزييف وعي المواطن بغية الوصول إلى مآرب شخصية او حزبية.

– تجدد اللجنة الدائمة تأكيد التزام المؤتمر الشعبي العام بتعزيز النهج الديمقراطي والإصلاحات السياسية التي أطلقها فخامة الأخ الرئيس وسرعة العمل في اتخاذ الإجراءات المتعلقة بنظام الغرفتين للسلطة التشريعية وإصلاح القضاء.

– تؤكد اللجنة الدائمة على أهمية استكمال تعديل قانون السلطة المحلية والذي سيتم في ضوئه انتخابات رؤساء المجالس المحلية بالمحافظات والمديريات وتوسيع صلاحياتها المالية والإدارية وعرضه على الجهات المعنية لإقراره.

– تشيد اللجنة الدائمة بجهود الأمانة العامة الهادفة إلى تعميق علاقة المؤتمر مع الأحزاب والتنظيمات السياسية ومنظمات المجتمع المدني، وتؤكد على تعزيز هذه العلاقة وبما يخدم المصلحة الوطنية.

– توصي اللجنة بأهمية مواصلة الجهود الرامية إلى رعاية الحرية الصحفية وحرية الرأي والعمل على تنمية القدرات الصحفية والاهتمام بأوضاع الصحفيين وحمايتهم وتهيئة الأجواء المناسبة لممارسة نشاطهم الصحفي الحر المعبر عن هموم وتطلعات المواطنين، وتهيب اللجنة بكل الأقلام الصحفية إلى تحمّل مسئولياتهم الوطنية في مواجهة كل الاختلالات والنزعات والتعصبات الضيقة التي تستهدف وحدة الوطن ومقدراته وأمنه واستقراره.

– تؤكد اللجنة الدائمة على ضرورة تعزيز علاقة المؤتمر مع المنظمات الإقليمية والدولية و مع الأحزاب والتنظيمات السياسية في البلدان الشقيقة والصديقة وتعزيز أوجه التعاون وبما يساعد على الاستفادة من الخبرات الفنية والعملية والعمل على تسخير تلك العلاقات لخدمة المصلحة الوطنية.

◄

الميثاق
نائب رئيس التحرير: محمد بن محمد أنعم
مدير التحرير: أمين الوائلي
نائبا مدير التحرير: عبدالولي المذابي، يحيى علي نوري
سكرتير التحرير: محمد صالح الجرادي
الاشتراكات والاعلانات يتفق بشأنها مع الإدارة
اسعار الاشتراكات:
• الشركات والمؤسسات الأجنبية ٢٠٠ دولار
• الشركات والمؤسسات اليمنية ٥٠٠٠ ريال
العنوان
الجمهورية اليمنية- صنعاء - منطقة عصر أمام مستشفى سبلاس متفرع من شارع الزبيري
تليفون :(٤٧٢٨٦١-٤٧٢٨٦٠-٤٦٦١٢٨-٤٦٦١٢٩-٤٦٦١٢٩)
فاكس (٢٠٨٩٣٣) - ص.ب: ٢٧٧٧